مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
Center for Strategic Studies

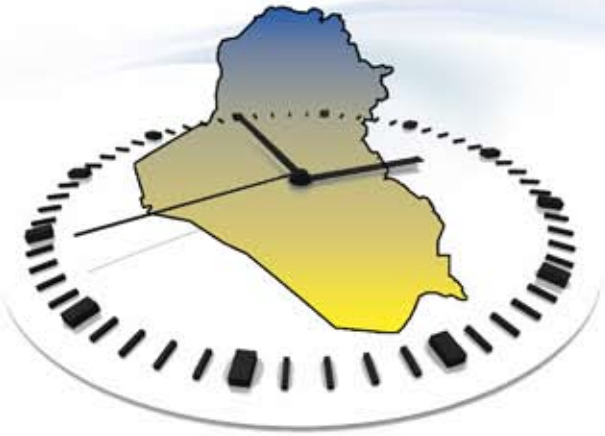

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء / الخميس ٢٧ - ٦ - ٢٠١٣ / السنة الأولى / العدد(٢٥)

مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

فيصل عبد اللطيف ياسين

اعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والاخراج الفني

منتظر نعمة رضا

حسنين هاشم حسين

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

التفكير الاستراتيجي في القران الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

بضوء أخضر تركي : أكراد العراق يحثّون الخُطى صوب الاستقلال

ننشر في هذا العدد مقالتين استراتيجيتين مهمتين تتعلقان بالملف الكردي في كلٍّ من تركيا والعراق، الاولى في **مركز ابحاث كارنيجي** والثانية منشورة في **مجلة الايكونوميست البريطانية** المرموقة. وفيما يأتي نسلط بعض الضوء التحليلي الكاشف على اهم الافكار الواردة في هاتين المقالتين، التي لها التأثير البالغ على صناعة القرار الاستراتيجي العراقي:

– قد أعدّ رئيس الوزراء التركي اردوغان خطة جريئة تقوم على **إعادة التنسيق بين الأتراك والأكراد لتعزيز مكانة أنقرة الإقليمية ولتوطيد هيمنته السياسية داخل تركيا.**

– ان اردوغان يرمي من وراء تعديل الدستور التركي الى، **تكريس النظام الرئاسي ليشغل فيما بعد منصب الرئيس فيه، ومن ثم يتمتع بسلطات وصلاحيات اوسع بكثير**، ولاسيما في ظل نهاية ولايته الدستورية كرئيس للوزراء.

– غير أن خطة أردوغان تتوقف على **إنهاء الصراع في تركيا مع سكانها الأكراد** والذي دام لثلاثة عقود.

– ونتيجة لذلك، فقد قررت حكومة أردوغان **إجراء مفاوضات مع عبد الله أوجلان**، الزعيم المسجون لحزب العمال الكردي (PKK) وحركة المقاومة الكردية المسلحة، أملاً بالاتفاق على دستور جديد أكثر ليبرالية من شأنه **تعزيز حقوق أكبر أقلية عرقية في تركيا**، وتشمل تفويض قدر كبير من الصلاحيات للحكومات الاقليمية.

– وعلى الجانب الاخر فإن الحكومة التركية تتبع مساراً منفصلاً عن المفاوضات، عبر التقارب مع سلطة كردية أخرى (حكومة إقليم كردستان) في شمال العراق. **ان الرؤية الكبرى لتركيا اليوم هي دمج كردستان العراق بالاقتصاد التركي.**

ـ وان الصفقة غير المعلنة بين تركيا وحكومة اقليم كردستان تمنح تركيا تنازلات كبيرة لاستكشاف حقول النفط والغاز الجديدة في شمال العراق، وكذلك توفر أسعار تفضيلية لصادرات الطاقة إلى تركيا.

– في المقابل، تقوم تركيا بمساعدة حكومة إقليم كردستان في **وضع البنية الأساسية لبناء خط أنابيب من شأنه أن يسمح بتصدير النفط والغاز إلى تركيا من دون الاعتماد على خط أنابيب العراق الوطنية**، التي تسيطر عليها الحكومة المركزية في بغداد.

ـ الا أن الولايات المتحدة ما تزال تعارض بإصرار مثل هذه الصفقة بين تركيا وحكومة إقليم كردستان، بدعوى أنها ستؤدي إلى تقويض استقرار العراق وتغذي النزعات الانفصالية في الشمال.

ـ لم يتحدث المسؤولون الأكراد عن الاستقلال حتى الآن، و لكن هناك العديد من العوامل تدعم تلك الفكرة ومنها ؛الوضع المتردي الذي تعيشه باقي محافظات العراق والناتج عن تفجيرات «القاعدة» المستمرة، والقلق من سقوط

في هذا العدد

الافتتاحية ٣

أردوغان يلعب بالورقة الكردية..... ٥

استمرار العنف في العراق ٧

القاعدة توحّد جهودها
في العراق وسوريا ٩

أكراد العراق
يسعون صوب الاستقلال..... ١١

إطلاق استراتيجية وطنية للطاقة..... ١٣

وزارة النفط:
جولة التراخيص الخامسة ستكون
مخصّصة لعشر رُقعٍ استكشافيّة غاز..... ١٤

للاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

Email:info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الافتتاحية

محتمل للحكومة السورية الموالية للشيعة، لذا **فإن عدداً من الشيعة العراقيين يشعرون بضرورة السماح للأكراد بالاستقلال**، ليسهل على الحكومة العراقية السيطرة على ما تبقّى من البلاد.

ـ مهما كانت رغبات السياسيين المعلنة، فإن اكتشاف مواقع جديدة للنفط قد يعيد ترسيم حدود العراق.

– أدّت الخلافات مع بغداد إلى إغلاق متكرر للأنبوب الرئيس الممتد إلى تركيا، وأدى تزايد حجم كمية النفط المصدرة عن طريق الشاحنات إلى **توطيد التحالف الكردي ـ التركي.**

– تتوقع حكومة إقليم كردستان **اكتمال خط الأنابيب الذي يمتد إلى تركيا** بحلول سبتمبر من هذا العام، وفي غضون ذلك، ستبقى تركيا ماضية في تنويع اقتصادها من دون الاعتماد على إيران وروسيا.

– هذا الاحتمال يقلق حكومة بغداد، ليس فقط لأن المالكي ينظر إلى تركيا نظرة طائفية كونها دولة سنية، **بل لما سيرتبه استقلال اقليم كردستان بادارة ثروته النفطية من آثار على بقية اجزاء العراق التي من الممكن ان تحذو حذوه .**

– و يشاركه قلقه كل من إيران وأمريكا اكبر حلفاء العراق ، لذلك **فقد تحرك الأمريكيون مراراً** لكبح الطموحات الكردية مع تشجيع بغداد لاحتوائهم.

((هناك الكثير من المقالات الاخرى التي تم نشرها وسيتم نشر الباقي تباعاً، تؤكد على العلاقات القوية بين كردستان العراق وتركيا، وتشير الى العدد الكبير من الشركات التركية الناشطة هناك، وتبين اهمية هذه المنطقة كسوق كبيرة للصادرات التركية. ومن اهم الاخبار الاستراتيجية على الاطلاق ، هو قرب اكتمال مد الانبوب النفطي، الذي سيوفر البيئة المناسبة على الارض للاستقلال النفطي عن بغداد)).

((والسؤال الاستراتيجي الذي يطرح نفسه هو: هل يمكن تغيير الوقائع الجارية على الارض، وهل يمكن الوقوف امام الضوء الاخضر التركي، وهل يمكن تعزيز الموقف الامريكي المعارض للتوجّهات الكردية؟)).

أردوغان يلعب بالورقة الكردية

الكاتب: سنان أولجن - كارنيجي أوروبا
١١ أبريل ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص : حسين باسم
مراجعة : د. نصر محمد علي

إن التوتّرات الطائفية التي تمزّق مجتمعات الشرق الأوسط يُتوقع منها أن تغيّر الخارطة السياسية الإقليمية. وقد وضع أردوغان خطّة من شأنها أن تستفيد من هذه التطورات، وتضمن سيطرته السياسية، وتصون أمن الطاقة في بلاده، فهو يتصوّر نظاماً إقليمياً جديداً تحت القيادة التركية، يقوم على أساس إعادة التنسيق بين الأتراك والأكراد عبر تعزيز شراكة استراتيجية لاستغلال موارد الطاقة غير المستغلّة في المنطقة، ولا سيّما أن الصفقة غير المعلنة بين تركيا وحكومة إقليم كردستان تمنح تركيا تنازلات كبيرة لاستكشاف حقول النفط والغاز الجديدة في شمال العراق، وكذلك توفّر أسعاراً تفضيلية لصادرات الطاقة إلى تركيا

يستهل الكاتب مقالته بالقول: «قد أعدّ رئيس الوزراء التركي أردوغان خطّة جريئة تقوم على إعادة التنسيق بين الأتراك والأكراد لتعزيز مكانة أنقرة الإقليمية ولتوطيد هيمنته السياسية داخل تركيا. ان الصراع في الشرق الأوسط لا يهدد العديد من دوله فحسب بل يتجاوز ذلك ليهدد وجودها كدول قائمة بالفعل، اذ يعصف الاقتتال الطائفي في كل من سوريا والعراق ولبنان، الأمر الذي يزيد من مخاطر التمزّق إلى دويلات عرقية، ويهدد أيضاً بتحويل جغرافية المنطقة السياسية التي تم رسم حدودها قبل نحو قرن مضى».

ولفت الكاتب النظر إلى ان أردوغان يرمي من وراء تعديل الدستور التركي إلى تكريس النظام الرئاسي ليشغل فيما بعد منصب الرئيس، ومن ثمَّ يتمتع بسلطات وصلاحيات أوسع بكثير، ولاسيّما في ظل نهاية ولايته الدستورية كرئيس للوزراء. غير أن خطّة أردوغان تتوقف على إنهاء الصراع في تركيا مع سكانها الأكراد. ونتيجة لذلك، فقد قرّرت حكومة أردوغان إجراء مفاوضات مع عبد الله أوجلان، الزعيم المسجون لحزب العمال الكردي (PKK) وحركة المقاومة الكردية المسلحة، أملاً في الاتفاق على دستور جديد أكثر ليبرالية من شأنه تعزيز حقوق أكبر أقلية عرقية في تركيا، وتشمل تفويض قدر كبير من الصلاحيات للحكومات الإقليمية، في المقابل، فإنه من المتوقّع ان يُنهي حرباً قادها حزب العمال الكردستاني ضد الدولة التركية دامت ما يقارب الثلاثة عقود، ففي الحادي والعشرين من آذار /مارس، وفي مسيرة حاشدة شارك فيها ما يقرب من مليون شخص في مدينة ديار بكر جنوب شرق تركيا، **ألقى أوجلان رسالة سلام من زنزانته في السجن، و نادى بإنهاء الكفاح المسلح، ودعا مقاتلي حزب العمال الكردستاني إلى مغادرة البلاد.**

وتابع الكاتب قائلاً: ان المخاطر بالنسبة لأردوغان قد لا تكون عالية، حيث انه يقيّد التعديلات الدستورية من جهة وشروط السلام من جهة أخرى باستفتاء وطني، فهو ترابط من شأنه أن يغيّر السياسة التركية، فاذا ما نجحت المفاوضات، فإن الشعب التركي سيتذكره دائماً لدوره التاريخي في إحلال السلام، ثم من المرجّح ان يمنحه ذلك فرصة أفضل لتحقيق طموحه

الرئاسي كما وسيحصل على دعم حزب السلام والديمقراطية الكردي في البرلمان لتعديل الدستور. أما اذا فشلت المفاوضات، فإن أردوغان سيكون مسؤولاً عن اي تدهور في البيئة الأمنية. وكشف الكاتب أن أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاتي يضع في استراتيجيته التوعّد بحرب واسعة النطاق يشنها على الحكومة في حال تنصّلت الأخيرة من التزاماتها أو خرقها للسلام المنشود. وعلى الجانب الآخر فإن الحكومة التركية تتبع مساراً منفصلاً عن المفاوضات، عبر التقارب مع سلطة كردية أخرى (حكومة إقليم كردستان) في شمال العراق. **ان الرؤية الكبرى لتركيا اليوم هي دمج كردستان العراق بالاقتصاد التركي.** فتركيا تجهّز اقليم كردستان العراق بمعظم وارداته، والتي تمثّل ٧٠٪ من الصادرات التركية إلى العراق التي بلغت ما يربو على ١١ مليار دولار العام الماضي. **وان الصفقة غير المعلنة بين تركيا وحكومة إقليم كردستان تمنح تركيا تنازلات كبيرة لاستكشاف حقول النفط والغاز الجديدة في شمال العراق، وكذلك توفّر أسعاراً تفضيلية لصادرات الطاقة إلى تركيا.** في المقابل، تقوم تركيا بمساعدة حكومة إقليم كردستان على وضع البنية الأساسية لبناء خط أنابيب من شأنه أن يسمح بتصدير النفط والغاز إلى تركيا من دون الاعتماد على خطوط أنابيب العراق الوطنية التي تسيطر عليها الحكومة المركزية في بغداد.

ان هذا الانفتاح بالنسبة لحكومة تركيا يُعدّ بمثابة فرصة هائلة لتقليل الاعتماد التركي الشديد على استيراد الطاقة. فضلاً على تأمين إمدادات الطاقة، فإن الصفقة ستساعد تركيا في التغلّب على عجز الحساب الجاري المزمن الذي يقترب من ٧٠٪ من أصل ٨٤ مليار دولار وهو العجز الناتج عن ارتفاع فاتورة واردات إمدادات الطاقة. **أما بالنسبة لحكومة إقليم كردستان، فإن الصفقة ستقوم بتأمين مستقبل ثروة الإقليم الاقتصادية من دون البقاء رهينة لحكومة عراقية غير متعاطفة بشكل متزايد.** فإن استحقاق المنطقة الكردية، بموجب الدستور العراقي، هو ١٧٪ من اجمالي عائدات النفط والغاز في البلاد، ولكن توزيع عائداتها غير منتظم، وأن الحكومة المركزية قد تراكمت عليها مستحقات كبيرة، لذا فإن حكومة إقليم كردستان تأمل بسماح صفقة الطاقة مع تركيا لها بالحصول على عائدات النفط والغاز بشكل أكثر انتظاماً ويمكنها التنبؤ به.

الا أن الولايات المتحدة ما تزال تعارض بإصرار مثل هذه الصفقة بين تركيا وحكومة إقليم كردستان، بدعوى أنها ستؤدي إلى تقويض استقرار العراق وتغذّي النزعات الانفصالية في الشمال. وقد أكّد هذه المخاوف وزير الخارجية الأمريكي جون كيري خلال جولته الخارجية التي شملت التوقف في أنقرة عند محادثاته مع نظيره التركي في أواخر فبراير الماضي. غير أن حكومة تركيا لا تشارك الولايات المتحدة مخاوفها، حيث تنظر إلى صفقات شركات النفط الأمريكية العملاقة اكسون موبيل وشيفرون مع حكومة إقليم كردستان دليلاً على قلق الولايات المتحدة بشأن حصتها من الكعكة في شمال العراق، وهذا ما يفسّر مزاعم الولايات المتحدة بأن التعاون التركي الكردي في مجال الطاقة يهدّد استقرار العراق. وهو ما يفسّر أيضاً قرار حكومة أردوغان بأن لا تهتم بالمخاوف الأمريكية.

ويختتم الكاتب مقاله بالقول: «**ان التوترات الطائفية التي تمزّق المجتمعات في جميع أنحاء الشرق الأوسط يُتوقّع منها أن تقوم بتغيير الخارطة السياسية الإقليمية. وقد وضع أردوغان خطّة من شأنها أن تستفيد من هذه التطورات، وتضمن سيطرته السياسية، وتصون أمن الطاقة في بلاده. فهو يتصوّر نظاماً إقليمياً جديداً تحت القيادة التركية، يقوم على أساس إعادة التنسيق بين الأتراك والأكراد عبر تعزيز شراكة استراتيجية لاستغلال موارد الطاقة غير المستغلّة في المنطقة**».

رابط المقال: http://carnegieeurope.eu/2013/04/11/erdogan-s-kurdish-gambit/fzhg

استمرار العنف في العراق

الكاتبة: رند الرحيم / سفيرة العراق السابقة لدى واشنطن
صحيفة الغاردين
١٩ شباط/٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: حيدر رضا محمد
مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

لم يَعقب المدّة التي شهدت أسوأ أعمال العنف الطائفي خلال الاعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٨ إجراء حوارات حقيقية بين مكوّنات المجتمع العراقي حول العلاقات الطائفية والمخاوف المتبادلة، والمظالم والتطلعات، ولم تكن هناك أي محاولة لتجاوز السياسات الطائفية، الأمر الذي قد يُنذر بجولة ثانية من العنف الطائفي مهدِّدة بزعزعة وحدة العراق

في مستهل مقالها تشير الكاتبة إلى: ان ما يمنع عودة العراق إلى وضعه الطبيعي هو استمرار النزاع الداخلي، فمنذ الأيام الأسوأ للحرب بين السنة والشيعة في ٢٠٠٦- ٢٠٠٨، والاستقطاب الطائفي في العراق يشكّل تهديداً خطيراً لسلامة البلاد. فخلال شهر ديسمبر، خرجت مظاهرات في مدينة الرمادي ضد حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، احتجاجاً على اعتقال حراس وزير المالية السني رافع العيساوي، ومنذ ذلك الحين، تصاعدت المظاهرات وامتدت، واخذت تطالب بالإصلاح، وتحسين الخدمات وإطلاق سراح المسجونين وإلغاء قانون اجتثاث البعث، أما الآن فقد زاد الغضب والمتظاهرون في مختلف أنحاء المناطق السنية يطالبون علناً باستقالة رئيس الوزراء، متهمينه بالتمييز الطائفي و قمع السنة.

وكان للقيادات السياسية الشيعية التي جاءت إلى السلطة بعد عام ٢٠٠٣ وضع فريد في تشكيل مستقبل العراق، إلا ان هذه القيادات فضلاً على الأحزاب الكردية قد استحضرت المعاناة التي مرت بها منذ مدّة طويلة، في سلوكها، ليس فقط تجاه أفراد نظام صدام حسين، بل تجاه الأقلية السنية التي كانت تُعدّ مهيمنة بدرجات متفاوتة منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١(بعضهم يرى ان الشيعة كانوا عرضة لاضطهاد الدولة السنية بصورة مستمرة منذ القرن السابع الميلادي). وبدلاً من العمل على تعزيز وحدة العراق، يطيل الزعماء الشيعة الحديث عن التغيّر في شروط الانتصار والهزيمة، وصعود المظلوم على الظالم، وان الأغلبية تكتسب قوتها الشرعية، وتصميمهم على معالجة المظالم التي لحقت بمجتمعاتهم.

وأشارت الكاتبة إلى ان زعماء الشيعة وسلطة الاحتلال الامريكي، أعلنوا مشاركة الجميع، إلا أنهم عملياً عَدّوا جميع السنة مصطفّين مع البعث وصدام، ونتج عن ذلك قوانين اجتثاث البعث شديدة القسوة وحلّ الجيش، حيث كان يتم النظر إلى تلك الأجهزة على أنها أدوات يسيطر عليها السنة. وكان من واجب أهل السنة اثبات ولائهم وقبولهم بالقوانين الجديدة، وبراءتهم من الحقبة الماضية. ومع ذلك فإن الشيعة لديهم سبب معقول للخوف والشك؛ فقبل عام ٢٠٠٣ كان هناك عدداً قليلاً من السنة معارضين

لنظام صدام حسين، وسرعان ما بدأت المقاومة المسلحة في المناطق السنية بعد عام ٢٠٠٣، بحجّة تحرير العراق من الاحتلال الامريكي، ولكنها في الواقع كانت ضد النظام الجديد. وعندما تمّت صياغة الدستور في عام ٢٠٠٥، تباطأ السنة بالمشاركة في المداولات، وعندما فعلوا ذلك كان الأوان قد فات على إعادة صياغته بأي شكل من الاشكال ليصب في مصلحتهم. ويرفض بعض السنة فكرة أنهم كانوا أقلية، حيث يزعم عدد قليل من القادة في مناسبات خاصة أنهم يشكلون ٦٠٪ من السكان، وعليه فإن الشكوك والمخاوف المتبادلة والشعور بالتفوّق والإقصاء والرفض دخلت في حلقة مفرغة أدّت إلى حرب طائفية بشعة بين المسلحين السنة والميليشيات الشيعية عام ٢٠٠٦.

ان محاولات المصالحة التي بدأت في عام ٢٠٠٨ من قِبل الجيش الامريكي لدمج المقاتلين السنة في مؤسسات الحكومة، والتي تقبلتها حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي على مضض، اقتصر هدفها على إنهاء الصراع الطائفي وتهدئة التمرد المسلح. **اذ كانت محادثات المصالحة سطحية، ولم يجرِ أبداً حوار حقيقي حول العلاقات الطائفية والمخاوف المتبادلة، والمظالم والتطلعات. وبعيداً عن الخطابات المنمّقة، لم تكن هناك أي محاولة لتجاوز السياسات الطائفية.** فما يريده السنة لا يرضى الشيعة بالتنازل عنه، ألا وهو المساواة في شؤون قيادة الدولة. ويرى القادة الشيعة في حقيقة المصالحة الوطنية، كما اعترف أحد النواب الشيعة البارزين، ان المصالحة تعني التخلي عن بعض المكاسب التي حققوها بصعوبة فقط، فلماذا يُطلب منهم ان يفعلوا ذلك؟

فضلاً على ذلك، فإن هناك شكوك مستمرة في ان السنة لن يقبلوا أبداً بهيمنة الشيعة وبحقهم كأغلبية في تولي السلطة. وان قبول السنة في الساحة تم على مضض، وعلى شروط حددتها الأغلبية الشيعية. **وبشكل أساس فقد شُوهت الديمقراطية من خلال تعريفات خاطئة لماهية الأغلبية والأقلية في العراق، فقد جرى تعريفها على أساس الانتماءات الطائفية لا السياسية. ومن ثمَّ فإن الغالبية الشيعية سوف تبقى إلى الأبد أغلبية سياسية (كما يتّضح من التحالفات الشيعية الكبرى في انتخابات ٢٠٠٥ و ٢٠١٠)، ويظل السنة دائماً أقلية سياسية.** وترى الكاتبة ان مبدأ المواطنة والحقوق المتساوية للجميع بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس، التي ذُكرت مراراً في الدستور، قد قُوّضت بشكل رهيب من خلال التفسير الخاطئ للديمقراطية.

إن الأزمة الحالية قد تفاقمت بفعل الأحداث الإقليمية، ولاسيّما في سوريا، وعلى الرغم من أن الاحزاب السياسية الشيعية لا تكنّ الكثير من الود لحزب البعث السوري، التي كانت قد اتهمته في الماضي بدعم الجهاديين والبعثيين في العراق، إلا انها تخشى سقوط نظام الأسد العلوي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن السنة حصلوا على دعم معنوي وسياسي ولوجستي من المقاتلين السنة الذين يقاتلون نظام الأسد. كما ان التوتّرات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك التنافس بين تركيا السنية وإيران الشيعية تزيد من تعقيدات الوضع العراقي، وتزيد من صعوبة الحل السلمي للأزمة. **واختتمت الكاتبة المقال بالقول: يبدو ان الصورة التي ترتسم في الأفق تتمثّل بجولة ثانية من العنف الطائفي في غياب وسيط محايد، مهددة بزعزعة وحدة العراق.**

رابط المقال: http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2013/feb/19/sectarianism-divides-iraq-again

القاعدة توحِّد جهودها في العراق وسوريا

الكاتب : كول بونزل / باحث في قسم دراسات الشرق الأدنى بجامعة برينستون الأمريكية / موقع «جهاديكا» الاليكتروني
٢٠١٣/٤/٩

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

إن الإعلان عن تشكيل «الدولة الاسلامية في العراق والشام» كشف عن الخلافات الايديولوجية بين التنظيمات الجهادية السلفية حول تبنّي الرسالة الجهادية العالمية أو رفضها والاستعداد لتقبّل الانتماء الوطني، والمشاركة في دول تحمل خصائص ديمقراطية على نحو معين

يشير الكاتب في مستهل حديثه إلى بيان رسمي صدر على شكل رسالة صوتية من أمير تنظيم القاعدة (أبي بكر الحسيني القرشي البغدادي)، أعلن فيه رسمياً أن جبهة النصرة هي نتاج لدولة العراق الإسلامية وإحدى فروعها. الأمر الذي قلّلت من أهميته وأنكرته القيادات المرتبطة بجبهة النصرة. فهو يدلّ على التغيير الكبير في المسميات الجهادية في المنطقة، وبموجب ذلك فإنه سوف يتم دمج «الدولة الإسلامية في العراق» و «جبهة النصرة» تحت اسم مشترك هو «الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام»، الامر الذي يحقّق لراية «الجهاد» المزيد من الوحدة، على حدّ تعبير البغدادي.

الالتزام بالجهاد العالمي

وفقاً لما ذكره البغدادي فإن جبهة النصرة ومنذ تأسيسها كانت «امتداداً» وجزءاً من دولة العراق الإسلامية، مبيّناً بعض التفاصيل في هذا الصدد، إذ أوضح كيف ان دولة العراق الاسلامية – وفي وقت مبكر – أرسلت «انتدبت» (أبو محمد الجولاني)، وهو أحد جنود الدولة الإسلامية إلى سوريا، مع عدد من رفاقه الأجانب لتأسيس جبهة النصرة في سوريا وتجنيد السوريين. وبرّر البغدادي أن السبب في عدم الإعلان عن العلاقة بين دولة العراق الإسلامية وجبهة النصرة حتى الآن هو الخوف من أن وسائل الاعلام قد تشوّه صورة كلا المجموعتين، إلا ان السؤال المحيّر هو لماذا أعلن البغدادي عن ذلك في هذا الوقت بالتحديد.

إن ما كشف عنه هذا الإعلان هو وجوب النظر إلى المجموعة التي كانت تُعرف باسم جبهة النصرة على أنها منظمة جهادية سلفية متميزة عن نظرائها السلفية الأخرى مثل الجبهة الإسلامية السورية التي كانت جبهة النصرة تقاتل تحت لوائها على مختلف الجبهات في الحرب الأهلية السورية، ويُثني بعضهم على بعض في العلن ولكن جبهة النصرة كانت دائماً تحاول إخفاء طبيعتها السرية ولم تكن مهتمة بالتمسّك بالعمل تحت هيكل قيادة الجبهة الإسلامية السورية.

وأشار الكاتب إلى تقرير لـ(آرون لوند) عن المتمردين السلفيين في سوريا، أوضح فيه أن جبهة النصرة تختلف عن المحاربين السلفيين الآخرين؛ حيث إن قياداتها تُعدّ جزءاً من التيار السلفي الجهادي العالمي، وترى في سوريا جبهة مهمة في الحرب ضد العلمانية الغربية والعربية. كما توجد هناك فروقات على الصعيد التنظيمي بين جبهة النصرة والجبهة الإسلامية السورية، فالأخيرة تحوّلت إلى ائتلاف واسع للجماعات السلفية المقاتلة ذات الميول المشتركة. وقد أوضح **إعلان البغدادي أن جبهة النصرة تهدف الى إقامة دولة إسلامية تكون سوريا جزءاً منها، أمّا هدف الجبهة الإسلامية السورية صاحبة التوجه الأكثر وطنية فهو إقامة دولة إسلامية ضمن حدود سوريا.**

التكهن بإمارة إسلامية

أعلنت دولة العراق الإسلامية أن سلطتها الاسمية

تشمل الآن الأراضي السورية الجديدة، وذلك بواسطة جبهة النصرة. وتتجنّب الأخيرة في الواقع اللجوء إلى العنف المفرط، الذي كان السبب في نفور الناس المحليين في العراق من تنظيم القاعدة. ولكن جبهة النصرة لم تكن تعمل كما يشير اسمها الكامل «جبهة إنقاذ الشعب السوري عن طريق المجاهدين السوريين» فالاسم كان للتضليل فقط، حيث كان الغرض منها توسيع سلطة دولة العراق الإسلامية، ولكن المصادر الإعلامية الجهادية لم تعلن عن ذلك بشكل مباشر، غير أن البعض من الكتاب الجهاديين أكدوا بأن لجبهة النصرة الأولوية والتميّز عن باقي المقاتلين السلفيين في سوريا وحتى في دعوتها إلى إقامة الدولة الإسلامية.

دعا أحد الكتّاب الجهاديين في شهر اذار الماضي عن طريق إحدى المجلات الجهادية المعروفة بـ (مجلة البلاغ) وهو (أبو عبد الله أنيس) صراحة إلى تأسيس إمارة إسلامية في سوريا قائلاً: «نأمل أن تشهد سوريا في المستقبل القريب تحالف القوى الجهادية وإنشاء مجلس للشورى وإعلان الإمارة الإسلامية»، واستمر يدعو إلى توحيد كل المجموعات الإسلامية تحت لواء جبهة النصرة، وكان الشيخ أبو منذر الشنقيطي الموريتاني الجنسية وصاحب التأثير الواسع في صفوف السلفيين، بصفته عضواً في مجلس الشريعة لمنبر التوحيد والجهاد - الموقع الإلكتروني الخاص بأبي محمد المقدسي - نهى الراغبين بالجهاد في سوريا من تشكيل أو الانضمام لاي مجموعة قتالية بعيداً عن جبهة النصرة.

اختلافات المعارضة الإسلامية

ويمضي الكاتب بالقول إلى انه لم يتبيّن حتى هذه اللحظة مدى تأثير إعلان البغدادي بشأن «الدولة الإسلامية في العراق والشام» على المقاومة الإسلامية المسلحة، سواء اختارت الجماعات السلفية الأخرى ان تنأى بنفسها عنها وعن مشروعها العالمي أم لا، ويبدو ان «الدولة الاسلامية في العراق والشام» سوف تصبح أكثر وضوحاً بتأكيدها على تحقيق مهمتها في إقامة الدولة الاسلامية الكبرى التي تتجاوز حدود الدولة السورية.

الأهم من ذلك، إن هذه المهمة تؤكّد الرفض القاطع للديمقراطية بأي شكل من الأشكال، إذ حذّر البغدادي في بيانه الشعب السوري بأن لا يستبدلوا هذه السنوات من الاضطهاد بالديمقراطية، التي سبقكم الشعب العراقي بقبولها جنباً إلى جنب مع الآخرين في مصر، وتونس، وليبيا. **ومن خلال تأكيده هذا يتّضح أن البغدادي يَعدّ الديمقراطية أكبر تهديد لتنظيم القاعدة في المستقبل القريب سواء في سوريا أم في الأماكن الأخرى.** في الحقيقة انه قلق بشأن الجماعات السلفية ذات النزعة الوطنية مثل الجبهة الإسلامية السورية، التي تقاتل النظام السوري الآن من أن تقوم يوماً ما بإلقاء السلاح والعمل على تشكيل أحزاب سياسية على غرار ما حصل مع حزب النور السلفي في مصر. الاختلاف الذي أشار إليه البغدادي ضمناً هو واحد بين السلفيين الذين يتبنّون الرسالة السلفية الجهادية العالمية لتنظيم القاعدة (يمثلون الأقلية)، أما أولئك الذين يرفضونها ولديهم الاستعداد لتقبل الانتماء الوطني فإنهم من الممكن ان يشاركوا حتى في دولة ديمقراطية بمواصفات محددة.

ويختتم الكاتب بالقول: من اللافت للنظر ان قيادة الجبهة الإسلامية السورية تنظر إلى الديمقراطية نظرة مختلفة عن جبهة النصرة، في الوقت الذي ينتقد فيه زعماؤها إضفاء الطابع المؤسسي المحتمل للديمقراطية على النمط الغربي في سوريا، وبعض تقاريرهم تُظهر طابع التسامح مع الممارسات الديمقراطية، مثل التصويت وتشكيل مجالس لانتخاب المسؤولين، وهذا يؤكّد وجود الصدع الايديولوجي بين السلفيين في سوريا، كما كشف عن ذلك اعلان البغدادي مؤخراً.

رابط المقال: http://www.jihadica.com/introducing-the-islamic-state-of-iraq-and-greater-syria%E2%80%9D/

أكراد العراق يسعون صوب الاستقلال

مجلة ايكونوميست
٢٠ / ٤ /٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة : د. نصر محمد علي

لم يتحدّث المسؤولون الأكراد عن الاستقلال حتى الآن، ولكن هناك العديد من العوامل تشير باتجاه تلك الفكرة، منها الوضع المتردي الذي تعيشه باقي محافظات العراق الناتج عن تفجيرات «القاعدة» المستمرة، والقلق من سقوط محتمل للحكومة السورية الموالية للشيعة، لذا فإن عدداً من الشيعة العراقيين يشعرون بضرورة السماح للأكراد بالاستقلال، ليسهل على الحكومة العراقية السيطرة على ما تبقّى من البلاد

يبدأ الكاتب مقاله بوصف جمال وسحر الطبيعة في شمال العراق وغناها بالثروات التي جعلتها مطمعاً للمحيطين بها، ثم يصف حال اللاجئين إلى كردستان منذ عام ٢٠١١، حيث لجأ الى العراق ما يقارب الـ(١٣٠) ألف لاجئ سوري معظمهم من الأكراد، ومن الشرق يأتي أكراد إيران للعمل في الإقليم، أما من الشمال فتجاورهم تركيا التي تسعى للاستفادة من المنطقة الغنية بالنفط وكذلك من التجارة معها، **إذ يُعدّ العراق ثاني أكبر سوق للصادرات التركية بعد ألمانيا، وتقدّر نسبة الصادرات إلى المنطقة الكردية بنحو ٧٠٪** من مجمل الصادرات إلى العراق. وعلى الرغم من سيطرة المقاتلين الأكراد «البيشمركة» على المنطقة الشمالية منذ العام ١٩٩١ بعد إقامة ملاذ آمن لهم بموجب قرارات الامم المتحدة، الا ان الاقليم الكردي المستقل ظل محاطاً بقوى مرتابة، اذ تخشى كل من ايران وسوريا وتركيا على اقلياتها من عدوى القومية الكردية. ويعاني الاكراد من مشكلة داخلية أيضاً، فقد أدت الاختلافات السياسية واللغوية إلى توسيع الفجوة بين شرق كردستان العراق وغربه، مما أثار حرباً بين الأشقاء خلال الاعوام ١٩٩٤-١٩٩٧.

ما تزال التوترات قائمة منذ ذلك الوقت، **جنباً إلى جنب مع التذمّر من الجشع والمحسوبية المنتشرة في صفوف الحزبين الحاكمين في حكومة إقليم كردستان، ويتطلّع أكراد العراق إلى اضفاء الطابع الرسمي على استقلالهم**، لأن ذلك سيعني من وجهة نظرهم الاحتفاظ بالسيطرة على الأراضي التي تقع خارج المحافظات الثلاثة المعترف بها في جميع أنحاء العراق على أنها محافظات كردية، وعلى وجه التحديد كركوك. وتستلم حكومة كردستان ١٧٪ من الموازنة الاتحادية العراقية، وهي نسبة عالية بفضل نمو الصادرات النفطية في العراق.

واستطرد الكاتب قائلاً: قام أكراد العراق بعد الغزو الامريكي عام ٢٠٠٣ بإعادة بناء القرى ورفع الناتج المحلي الإجمالي للشخص الواحد ليتضاعف عشرة أضعاف، والحفاظ على القانون والنظام وتحوّل قوات البيشمركة إلى جيش منظّم. ففي بغداد ينقطع التيار الكهربائي بشكل يومي، أمّا حكومة إقليم كردستان فقد قامت بتصدير فائض الطاقة إلى المدن العراقية المتاخمة لها، وعلى الرغم من انقسامهم الداخلي الا انهم توحّدوا وتعاملوا بنجاح مع حكومتهم الاتحادية، فضمنوا فقرات جيّدة لهم في دستور عام ٢٠٠٥ والمناصب الرفيعة في العاصمة.

لم يتحدّث المسؤولون الأكراد عن الاستقلال حتى الآن، ولكن هناك العديد من العوامل تدعم تلك الفكرة ومنها الوضع المتردي الذي تعيشه باقي محافظات العراق الناتج عن تفجيرات «القاعدة» المستمرة، والقلق من سقوط محتمل للحكومة السورية الموالية للشيعة، لذا فإن عدداً من الشيعة العراقيين يشعرون بضرورة السماح للأكراد بالاستقلال، ليسهل على الحكومة العراقية السيطرة على ما تبقّى من البلاد.

وفي الوقت نفسه فإن رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، الدكتاتور، أصبح أكثر تحدياً للأكراد، ففي كانون الأول/ ديسمبر أرسل قواته إلى كركوك، الامر الذي حدى بحكومة الاقليم إلى تحشيد قوات البيشمركة هناك، وعلى الرغم من الاعتراضات الكردية، أقرّ البرلمان الاتحادي ميزانية مقدارها ١١٨ مليار دولار، خصص منها فقط ٦٥٠ مليون دولار لدفع ديون حكومة كردستان الى شركات النفط الأجنبية التي يزعم الأكراد أنها تبلغ ٣,٥ مليار دولار، مما دفع الأكراد الغاضبين إلى سحب وزرائهم الاتحاديين ونوابهم البرلمانيين، ولم يعد لديهم الآن أي تمثيل رسمي في بغداد.

وأردف التقرير قائلاً: **إنه مهما كانت رغبات السياسيين المعلنة، فإن اكتشاف مواقع جديدة للنفط قد يعيد ترسيم حدود العراق.** ويعتقد الأكراد أن الدستور العراقي منح منطقة الحكم الذاتي الحرية في اكتشاف حقول جديدة، واستطاعوا استقطاب شركات أجنبية كبيرة مع منحهم حصة من الأرباح، وبغداد تعتقد أن هذا غير قانوني، وان النفط هو ملك للشعب، ويجب أن تذهب جميع عائداته إلى الحكومة المركزية المنزعجة من بعض الصفقات التي وقّعتها حكومة إقليم كردستان في الأراضي المتنازع عليها. **على الرغم من ان بغداد ما تزال هي المسيطرة، حيث إن معظم إنتاج العراق النفطي يأتي من الجنوب، فضلاً على تحكّمها بأنابيب التصدير هناك، الا انه قد تبيّن أن لدى كردستان الكثير من النفط، وتصل الاحتياطيات المؤكّدة حتى الآن إلى ٤٥ مليار برميل، ويمثّل ثلث نفط العراق أو أقل، ولكنه ضِعف الإنتاج الأمريكي تقريباً. تزداد طاقة كردستان الانتاجية بسرعة فهي ستصل الى مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٥ ومن المحتمل ان تصل إلى مليوني برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠ .**

أدّت الخلافات مع بغداد إلى إغلاق متكرر للأنبوب الرئيس الممتد إلى تركيا، وأدّى تزايد حجم كمية النفط المصدّرة عن طريق الشاحنات إلى توطيد التحالف الكردي ـ التركي. تتوقّع حكومة إقليم كردستان اكتمال خط الأنابيب الذي يمتد إلى تركيا بحلول سبتمبر من هذا العام، وفي غضون ذلك، ستبقى تركيا ماضية في تنويع اقتصادها من دون الاعتماد على إيران وروسيا. ومن المشجع أن العديد من شركات الطاقة في تركيا مقرّبة من حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي أحرز تقدماً في الآونة الأخيرة في تحقيق السلام مع أكراد تركيا. المسؤولون في أنقرة أشاروا إلى أن الصفقة تشمل أعمال التنقيب، وإنتاج ونقل كل من النفط والغاز الطبيعي. **هذا الاحتمال يُقلق حكومة بغداد، ليس فقط لأن المالكي ينظر إلى تركيا نظرة طائفية كونها دولة سنية، بل ما سيرتبه استقلال إقليم كردستان بإدارة ثروته النفطية من آثار على بقية أجزاء العراق التي من الممكن ان تحذو حذوه، ويشاركه قلقه كلّ من إيران وأمريكا اكبر حلفاء العراق، لذلك فقد تحرّك الأمريكيون مراراً لكبح الطموحات الكردية مع تشجيع بغداد لاحتوائهم. وفي الختام أشار التقرير إلى أن الثمن الذي يجب على الأكراد والأتراك ان يقدموه من اجل مستقبل العراق يبدو اكبر بكثير من مجرد تنازلات ضبابية .**

رابط المقال: http://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21576394-despite-assertions-contrary-iraqs-kurds-are-inching-towards-outright

إطلاق استراتيجية وطنية للطاقة

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

أعلنت هيئة المستشارين التابعة لمجلس الوزراء إطلاقها الاستراتيجية الوطنية للطاقة، للمدّة من ٢٠١٣ ولغاية ٢٠٣٠، التي اشتملت على إعداد خطط للنهوض بقطاعات الصناعات التحويلية والمصافي والنفط والغاز والكهرباء والموارد المائية إلى جانب الإصلاح المؤسساتي.

نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة الدكتور حسين الشهرستاني قال خلال كلمته في احتفالية إطلاق الاستراتيجية الوطنية للطاقة يوم(الأربعاء ١٢ / حزيران):إن الخطّة ستوفر للعراق ستة تريليونات دولار وعشر ملايين فرصة عمل، مبيّناً أن الخطّة تتضمن بناء موانئ تصدير لرفع القدرة التصديرية للبلاد العام المقبل الىستة ملايين برميل يومياً وقال: «بدأنا بتنفيذ مراحل الخطة الاستراتيجية الوطنية المتكاملة وفقاً لجدول زمني يمتد من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠٣٠، موضحاًانه «وفقاً للخطة فإن العراق سيتحوّل في السنوات العشرين المقبلة من بلد يعتمد على النفط إلى بلد يعتمد على الاقتصاد ككل لرفع المستوى المعيشي للمواطن». وأنه «لا يمكن الاعتماد فقط على إنتاج وتصدير النفط ولابد من بناء خطة متكاملة للصناعات التحويلية بدلاً من استيراد هذه المنتجات»، مؤكدا أنه «تم توقيع عقود عملاقة ومذكرات تفاهم مع عشر شركات لإنتاج ١٥ ألف ميغاواط من الطاقة الكهربائية».

وقد دعا الشهرستاني الوزارات إلى «تنفيذ الخطة كلا ضمن اختصاصه وتوقيتاته الزمنية»، ولفت النظر إلى أن «الخطة ستجعل الصناعة العراقية متطورة بالمستوى العالمي للصناعات البتروكيماوية»، مبيّناً أن «هناك عقوداً لبناء مصافي جديدة وتمت دعوة الشركات البتروكيماوية للتعاقد عليها».وكشفأيضاً أن «العراق وقّع أيضا عقداً لتأسيس شركة جديدة للغاز، وألزم الشركات النفطية بعدم حرق الغاز الملازم لاستخراج النفط، وإنما يتم استثماره»، وأشارإلى أن «لدى العراق خطّة لمد خطوط أنابيب جديدة وبناء موانئ تصدير، لتكون الموانئ العراقية قادرة على تصدير ستة ملاين برميل نفط يومياً العام المقبل»، وان «جولات التراخيص الأربعة التي أجراها العراق في وقت سابق تمخّض عنها ١٢ عقداً نفطياً»، مؤكداً أن «جولة خامسة للتراخيص سيتم عقدها قبل نهاية العام الحالي».

من جانب آخر، أشار ثامر الغضبان الى ان الاستراتيجية شملت إعداد خطط للنهوض بقطاعات الصناعات التحويلية والمصافي والنفط والغاز والكهرباء والموارد المائية إلى جانب الإصلاح المؤسساتي، مع مراعاة الحفاظ على البيئة في تنفيذ المشاريع الخاصة بالطاقة.

وأكد رئيس هيئة المستشارين أن «مصاريف وتكاليف هذه الاستراتيجية الوطنية من نفط وغاز ومصافٍ وغيرها قُدّرت بنحو ٤٢٠ مليار دولار تمتد إلى ٢٠٣٠»، وقال:إن «الاستراتيجية ستعمل على تشجيع التنوّع الاقتصادي، وتحسّن مستوى معيشة المواطنين وخلق فرص العمل، والاضطلاع بدور رئيس في سوق الطاقة بين دول المنطقة، ولاسيّما وان التوصية الاستراتيجية للطاقة في العراق تنص على ضرورة استغلال المصادر بشكل أمثل، وتهيئة البنى التحتية والاستغلال الأمثل للطاقة»، لافتاً النظرإلى ان «عمليات استخراج النفط والغاز تضمنت إجراءأكثر من ١٥٠ اجتماعاً مع أصحاب القرار والمعرفة لمناقشة المشروع».

من جانبه، قال ممثل البنك الدولي في العراق سايمون ستولب: إن «البنك الدولي سيدعم العراق من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية وهو مستعد لمساعدته فنياً ومالياً».

وأضاف ستولب أن «العراق واجه صعوبات أثناء وضعه لهذه الخطّة»، واستدرك «لكن هذه الاستراتيجية ستوفر فرص عمل، وان التنفيذ الناجح لها سيوفر موارد كبيرة للعراق واقتصاداً قوياً وزيادة في إنتاجه للطاقة الكهربائية ويسهم في إصلاح مؤسساته».

وزارة النفط: جولة التراخيص الخامسة ستكون مخصّصة لعشر رُقعٍ استكشافيّة غازيّة

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

كشفت وزارة النفط العراقية، يوم الاثنين الموافق (٢٧ / ايار)، أن جولة التراخيص النفطية الخامسة المقبلة ستكون لعشرة رقع استكشافية غازية، مؤكدة سعيها لاستثمار ٢ مليار متر مكعب قياسي من الغاز المصاحب من الحقول النفطية الجنوبية، وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة عاصم جهاد في حديث لـ(السومرية نيوز): إن «العراق يسعى لأن يكون أحد البلدان المنتجة والمصدرة الرئيسة للغاز في المنطقة والعالم»، مشيراً إلى أن «العراق يقوم حالياً بتطوير الرقع الاستكشافية الغازية من خلال دعوة الشركات العالمية لتطويرها، فضلاً على استثمار الغاز المصاحب». وأضاف أن «العراق اختار عشر رقع استكشافية متميزة للغاز لجولة التراخيص النفطية الخامسة المقبلة التي سيتم الإعلان عنها لاحقاً بعد استكمال الإجراءات القانونية والفنية بشان ذلك»، مبيّناً أن «هذه الرقع الاستكشافية سوف ترفع احتياطيات العراق من الغاز والمقدر حالياً من قبل الخبراء بـ ١٣٧ ترليون متر مكعب قياسي».

وأوضح جهاد أن «العراق يسعى حالياً من خلال تأسيس شركة غاز البصرة بالتعاون مع شركتين عالميتين إلى الاستثمار الأمثل للغاز المصاحب من الحقول النفطية الجنوبية من خلال إدخال التقنيات الحديثة في عمليات استخراج الغاز»، لافتاً النظر إلى أن «الشركة قد باشرت بعمليات الاستثمار وصولاً إلى استثمار ٢ مليار متر مكعب قياسي في اليوم مستقبلاً».

وكانت وزارة النفط أعلنت، خلال تشرين الأول من العام ٢٠١٠ ضمن جولة التراخيص الثالثة، فوز ائتلاف شركات (تي بي أي أو) التركية وكويت إنرجيوكوغاز الكورية بالاستثمار في حقل المنصورية الغازي، كما أعلنت الوزارة عن فوز ائتلاف شركتي كويت إنرجي و(تي بي أي أو) التركية باستثمار حقل السيبة الغازي، ٣٠ كم جنوبالبصرة، وفوز ائتلاف مكوّن من شركة كوغاز الكوري وغاز الكازاخستانية بتطوير حقل عكاز الغازي في محافظة الأنبار غرب العراق.

وكانت وزارة النفط قد وقّعت منتصف تموز الماضي عقوداً نهائية للتنقيب والاستثمار في الرقع الاستكشافية ٨، ٩، ١٠ ، ١٢ مع شركات نفطية عالمية فازت ضمن جولة التراخيص الرابعة التي بدأت في ٣٠ أيار ٢٠١٢ لـ١٢ رقعة استكشافية في مناطق متفرقة من البلاد.

كما وقّعت الوزارة أيضاً عقداً، في (٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١)، مع شركة شل لمعالجة الغاز المصاحب للنفط في الحقول النفطية الجنوبية بعد موافقة مجلس الوزراء في (١٥ من تشرين الثاني ٢٠١١)، على تأسيس شركة غاز البصرة التي ستتولى معالجة الغاز المصاحب للنفط من حقول الرميلة والزبير وغرب القرنة بالمشاركة مع شركة غاز الجنوب المملوكة لوزارة النفط وشركتي رويال دتش شل وميتسوبيشي اليابانية.